رقم 18

منع الإرهاب المحلي والتصدي له

حيث أنه في 14 مارس/آذار 2022، أدى إطلاق النار على سوبر ماركت في بوفالو بنيويورك إلى مقتل 10 أشخاص بدافع من نظريات المؤامرة العنصرية التي تم اكتشافها على منصات التراسل عبر الإنترنت، مما يسلط الضوء على التهديد الملح والخطير الذي تواجهه الولاية من متطرفين محليين؛

وحيث تضاعف عدد الهجمات والاعتقالات والمكائد المحلية المتطرفة إلى أكثر من ثلاث مرات من عام 2011 إلى عام 2021 وفقًا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مع أكثر من "38 هجومًا ومخططًا لعنصريي تفوق العرق الأبيض وغيرها من الهجمات الإرهابية والمكائد ذات التفكير المماثل" في عام 2021؛

وحيث يصر مكتب مدير الاستخبارات الوطنية باستمرار على أن التطرف الداخلي يشكل تهديدًا متزايدًا للولايات المتحدة؛

وحيث يستخدم المتطرفون المحليون وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية لنشر الدعاية التي تشجع على العنف والتحشيد والتخطيط والتآمر مع بعضهم البعض؛

وحيث يواصل المتطرفون المحليون الدعوة إلى العنف الموجه ضد البنية التحتية الحيوية؛ والأهداف السهلة والتجمعات الجماهيرية؛ والمؤسسات الدينية، مثل الكنائس والمعابد اليهودية والمساجد؛ ومؤسسات التعليم العالي؛ والأشخاص من مختلف الأعراق والديانات؛ والمرافق والموظفين الحكوميين؛ ووسائل الاعلام؛ والمعارضين للأيدولوجية المتصورة؛

وحيث قررت وزارة الأمن الداخلي (DHS) أن الولايات المتحدة لا تزال في بيئة تهديدات متزايدة تغذيها عدة عوامل، بما في ذلك بيئة الإنترنت المليئة بالروايات الكاذبة أو المضللة ونظريات المؤامرة، وأشكال أخرى من الكذب والكراهية، والمعلومات الخاطئة المقدمة و/أو التي يتم تضخيمها من قبل جهات تهديد أجنبية ومحلية؛

وحيث يتم تقديم و/أو تضخيم الروايات المضللة ونظريات المؤامرة والأشكال الأخرى من المعلومات الخاطئة والمضللة من قبل جهات تهديد أجنبية ومحلية؛

وحيث لا يزال متطرفو العنف المتعصبين لتوفق العرق البيض يمثلون التهديد الأكثر استمرارًا لهجمات الإصابات الجماعية بين المتطرفين المحليين حسب تقييم مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الوطني؛

وحيث يلزم بذل جهد تعاوني تشارك فيه حكومات الولايات والحكومات المحلية وإنفاذ القانون ومسؤولو المدارس ومقدمو الرعاية الصحية والكيانات الخاصة للاستجابة الشاملة لهذا التهديد العاجل؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاثي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك وقوانينها، أقرر ما يلي:

I. على كل مقاطعة ومدينة نيويورك إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والممارسات الحالية. على كل مقاطعة ومدينة نيويورك تطوير خطة والاحتفاظ بها لتحديد ومواجهة تهديدات الإرهاب المحلي الذي يشمل متطرفي العنف بدوافع عنصرية أو عرقية. يجب أن تتضمن هذه الخطة مدخلات من جهات إنفاذ القانون، والمتخصصين في الصحة العقلية، ومسؤولي المدارس، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في نطاق صلاحيتهم القضائية، ويجب تقديمها إلى مكتب مكافحة الإرهاب التابع لقسم الأمن الداخلي وخدمات الطوارئ في أو قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. سيتم استخدام هذه الخطط للإبلاغ عن عمليات توزيع التمويل في فرص المنح القادمة.

II. ينشئ قسم الأمن الداخلي وخدمات الطوارئ وحدة داخل مكتب مكافحة الإرهاب مخصصة لمنع الإرهاب المحلي. ستكون الوحدة مسؤولة عن: (1) تطوير أفضل الممارسات لجهات إنفاذ القانون والمتخصصين في الصحة العقلية ومسؤولي المدارس لمعالجة ارتفاع معدلات العنف المستهدف، والعنف المحلي المستمد من التطرف، والتطرف المحلي المتنامي القائم على العنف؛ (2) تطوير تدريب جهات إنفاذ القانون والمتخصصين في الصحة العقلية ومسؤولي المدارس لزيادة الوعي بالتطرف والتشدد المحلي القائم على العنف؛ (3) وتنفيذ برنامج لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل أخرى للتدخل في عملية التطرف. يتم بموجب ذلك إنشاء برنامج إدارة تقييم التهديدات ("البرنامج")، بإدارة مكتب مكافحة الإرهاب. يوزع البرنامج التمويل على المقاطعات للمساعدة في إنشاء وتشغيل فرق إدارة تقييم التهديدات. يجب أن تتكون هذه الفرق من جهات إنفاذ القانون، والمتخصصين في الصحة العقلية، ومسؤولي المدارس، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المكلفين بتحديد وتقييم وتخفيف تهديد العنف المستهدف. يتم توفير التمويل في شكل منح، ويُقدم للمقاطعات بما يتفق مع جميع قوانين وقواعد الشراء المعمول بها.

III. تنشئ شرطة الولاية وحدة مخصصة داخل مركز استخبارات ولاية نيويورك (NYSIC) لتتبع التطرف المحلي وزيادة مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في مركز الاستخبارات. ستكون الوحدة مسؤولة عن تطوير خيوط استقصائية تستند إلى تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي التي تركز على الأنشطة المتطرفة والمتشددة والتهديدات المدفوعة من خلال تحديد المواقع والأنشطة على الإنترنت التي تسهل التطرف وتعزز التطرف القائم على العنف.

صدر عن يدي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني اليوم

الثامن عشر من شهر مايو/أيار من العام

ألفين واثنين وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة